لكن من قوم اصدق لنا من حيث الدين والدار ما لكافر حد ولد دينا ودارا قوله لد ورثة مسلمون
اى لورثي الذي كان مسلما في دار الحرب قوله هذا لكن اى في دار الحرب قوله فلا ينبغي عليه اى على القاتل المسلم
قوله لكونه مستحقا لها لكونه اى لكون الاسلام بمعنى ان العصمة تثبت بها الكرامة فيتعلق
بحالة تأبى في استحقاق الكرامة وهو الاسلام لانه منشأ كل سعادة وكرامة فيتعلق العصمة
المؤبدة به كالموثقة لانها لدار الدنيا هي تجارة لا فوله في استحقاق الكرامات قوله لحصول اصل الراجح
بها او بالموثقة قوله لكمال قيدان في اصل العصمة قوله فيتعلق بما علق بها اصلا اى يتعلق الوصف
وهي المؤبدة بالاسلام الذي علق به الاصل وهي الموثقة فتثبت العصمتان تبعيا بالاسلام
فتجب الكفارة والدية بقتل الذي لم يهاجر الينا قوله لان العصمة الموثقة بالاسلام وحده بمعنى ان
في الاولى يكون معصوما وانما تبطل العصمة بعارض الكفر فانا نعدم الكفر بالاسلام والعارض
العصمة وانما كان الاصل ذلك لانه خلق حر اله حق الخلافة فصالحا لتحمل التكليف والمال ليتوقف
هذا لكونه حرام التعرض اذ لو كان مباح التعرض لم يكن من اقامة اجماد التكليف والمال ليس كذلك فان
خلق مباح التعرض وانما العصمة بعارض احراز المؤمن في المال اصلا دون النفس والاصل في
الاجماد الجواز فلكن اما كان نابعا وهو تقوم النفس وهذا لان التقوم لجبران الغاية وذلك مبني على التمام
اما صورة ومعنى كما في ذوات الامثال او معنى كما في ذوات القيم واعتبار التماثل صورة ومعنى او
معنى لجبران الغاية لا يكون الا في المال كانت التقوم في المال اصلا ولا يقال الشرع بدليل ارجح
تثبت العصمة المتقومة لانا نقول العصمة من صفات القوة وهذه بالمنعة والاعتبار
الكفرة لبطلانها فلا يثبت العصمة قوله والقيام بها اى باجباء التكليف اى بما يقابله في حين
وهي كل تقل من حزم او غيره والمراد المستامن في دارنا من اهل دارهم جواب سؤال تقديره ان
يقال لو كان العصمة المتقومة بدارنا وهي في دارنا لكان في قتلهما الدية فاجاب عنه وقال
انهما من اهل دار الحرب حكما لقصد الاستقال اليهما فلم يجب شيء قوله ومن قتل مسلما خطأ
الاولى له او قتل حربيا دخل الينا بامان فاسلم فالدية على عاقلته للامام وعليه الكفارة في
هذه من مسايل الجامع الصغير وانما وجب الدية والكفارة لان ذلك حكم قتل المؤمن خطأ فوجد
هنا وهو قتل مؤمنا خطأ فيجب بقتله مؤمنة دية مسلمة الى اهله والمستامن لما اسلم صار
من اهل دارنا فصار حكمه حكم سايد المسلمين واما الامام يأخذ دينها ويضعها في بيت المال
الوارث اما اذا كان القتل عمدا فالامام بالخيار ان شاء قتل القاتل وان شاء اخذ الدية اذا رضي

القاتل بالدية وليس لولي ان يعفو اما وجوب القصاص فلقوله عليه الصلاة والسلام السلطان
ولي من لا ولي له فاذا كان السلطان وليا له اخذ القصاص واما الصلح على الدية فلان الولي
الاصل ان الخطاب لما قتل تراوى عبيد الله عمر هرمزان وفي يده خنجر فقال انه هو الذي
قتل عمر فقتله فلما ولي عثمان قال علي ابن ابي طالب لعثمان ان قتل عبيد الله فقد
قتل امس قتل ابوه باكمس وانا اقتله اليوم لا افعل ولكن هذا الرجل من اهل الارض يعني
ان هرمزان من اهل الحرب وانا وليه فاعفو عنه واودي دينه ولان الدية انفع
للعامة من القود والحق للعامة والامام كالنايب عنهم فكان لهم ان يصالحوا على الدية
وليس لهم ان يعفوا بغير شيء لانه اصطلاح بالحرف في حق غيره وليس له ذلك واما الاول
بطريق النظر ولا نظر في ابطال حق الغير بغير شيء واما الامان المقبول فبطل
بقتله الملتقط او غيره خطأ تجب الدية لبيت المال على عاقلة القاتل والكفارة عليه
لما قلنا واذا كان القتل عمدا فان شاء الامام قتله وان شاء صالحه على الدية عند ابي حنيفة رحمه
وقال ابو يوسف الدية عليه في ماله ولا اقتله به من قبل ان لا ولي له وليا كذا ذكر الحاكم
الشهيد في الكافي وعلى الايمة البيهقي في الشامل في قسم المسبوط وجه قول ابي يوسف
انه لا يخلو من ولي كالكلب ونحوه اي كان ابن رشده وكلامه ان كان ابن ابنه فاشتبه
من له حق القصاص فلا يستوفي ووجه قولهما قوله عليه الصلاة والسلام السلطان من
ولي له فيكون السلطان قتله لان القتيط كمولى له لان وليه مجهول والمجهول وجوده
وعدمه سواء لانه لا ينتفع برايه فيستوفي قوله ومعنى قوله للامام ان حق الاخذ للدين
ان الدية على عاقلته للامام على معنى انه له ان يأخذها ويضعها في بيت المال الا انها تكون
ملكا لها قوله وهو القود عينا اي القصاص معينا باب العشر والخراج لما ذكر ما يصير
الحربي ذميا شرع في بيان الخراج الذي يجب عليه وذكر العشر ايضا بطريق التبعية لان
سبب كل منهما الارض الناسية وقدم العشر في الذكر لانه من الوظايف الواجبة على المسلمين
وفيه معنى القربة فكان سبقه احق قوله ارض العرب كلها ارض عشر وهو ما بين العذيب
الى اقصى حجر باليمن تهمة الى حد الشام والسواد ارض خراج وهي ما بين العذيب الى القادسية
طولا ومن التعلبية وبقال من العلث الى عباد ان وهذه من مسايل الفقه وذكر الكرخي قال ابو
الحسن الكرخي في مختصره ارض العرب كلها ارض عشر وهي ارض الحجاز وتهامة ومكة

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)